الرئيس التنفيذي للمجموعة قال إن البنك يتمتع بمركز مالي قوي بفضل تنويع أنشطته جغرافياً وقطاعياً.. ما يمنحه حماية أمام التقلبات

خالد الشملان: «بيت التمويل» حقق أعلى صافي أرباح بالقطاع المصرفي

■ قانون التمويل والسيولة جزء من منظومة الإصلاح الاقتصادي بالكويت.. ويسهم في تعزيز الاستقرار المالي

■ إصدار الدولة سندات أو صكوكاً سيادية سيرفع قدرتها على تلبية التزاماتها التمويلية خلال السنوات المقبلة

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي خالد يوسف الشملان إن جميع المؤشرات المالية الرئيسية لبيت التمويل شهدت ارتفاعا بشكل عام خلال الربع الأول من 2025، منوها باستمرار تصدر القطاع المصرفي الكويتي من حيث صافي الأرباح، والذي بلغ 168,1 مليون دينار للربع الأول من 2025، بنسبة نمو 3,2٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وبنسبة نمو بلغت 41,4٪ مقارنة بالربع الرابع من العام السابق.

وذكر الشملان، خلال لقاء مع تلفزيون «CNBC العربية»، أن بيت التمويل الكويتي حقق ارتفاعا بصافي إيرادات التمويل بنسبة بلغت نحو 21,1٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق ليصل تقريبا إلى 318,9 مليون دينار.

فيما ارتفع إجمالي إيرادات التشغيل، بفضل الزيادة في جميع الأنشطة الرئيسية ليصل إلى 454,9 مليون دينار بنسبة نمو 15,9٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، بما يؤكد نجاح استراتيجية بيت التمويل الكويتي ومتانة القاعدة الرأسمالية والأداء التشغيلي القوي. وأضاف أن صافي إيرادات التشغيل ارتفع ليصل إلى 295,7 مليون دينار بنسبة نمو 19,4٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وعن نسبة التمويلات المتعثرة لدى البنك من إجمالي التمويلات وحجم التغطية للربع الاول من 2025، أوضح الشملان ان نسبة التمويلات غير المنتظمة للمجموعة بلغت نحو 1,84٪، وفق قواعد أحتساب بنك الكويت المركزي.

وبالنسبة لتغطية الديون من المخصصات، وصلت النسبة إلى نحو 337٪ لـ«بيت التمويل الكويتي ـ الكويت» ونحو 270٪ للمجموعة. وبلغت المخصصات المحملة على بيان الدخل المجمع خلال الربع الأول من العام 2025 نحو 19,3 مليون دينار.

خالد الشملان

■ إصدار الحكومة للسندات والصكوك سينعكس إيجاباً على البنوك.. ويرفع جودة إدارة السيولة لديها

■ «بيت التمويل» ربط إستراتيجيته بالمخاطر المحتملة مسبقاً.. للتعامل استباقياً مع أي انكشاف محتمل

■ لا نقلل من أهمية المخاطر العالمية.. لكن لدينا أدوات الحماية والمرونة والخبرة اللازمة للتعامل معها

قانون التمويل والسيولة

وعن تأثير قانون التمويل والسيولة (الدين العام) على قطاع المصارف وعلى الاقتصاد بشكل عام، قال الشملان: «بكل تأكيد يؤثر قانون التمويل والسيولة بشكل مباشر على الاقتصاد وعلى قطاع المصارف حيث يعتبر القانون جزءا من منظومة الإصلاح الاقتصادي ويسهم في تعزيز الاستقرار المالي وزيادة الثقة لدى المستثمرين والدائنين محليا ودوليا».

وأضاف: «في حال قيام الدولة بإصدار سندات سيادية او صكوك سترفع قدرتها على تلبية التزاماتها التمويلية في السنوات المقبلة، الأمر الذي يضمن استدامة الإنفاق العام ودعم الخطط التنموية للدولة، وبكل تأكيد ينعكس ذلك إيجابا على البنوك الكويتية وترتفع معدلات جودة إدارة السيولة لديها من خلال توظيف فوائض السيولة المتوافرة عبر تلبية الاحتياجات التمويلية المطلوبة».

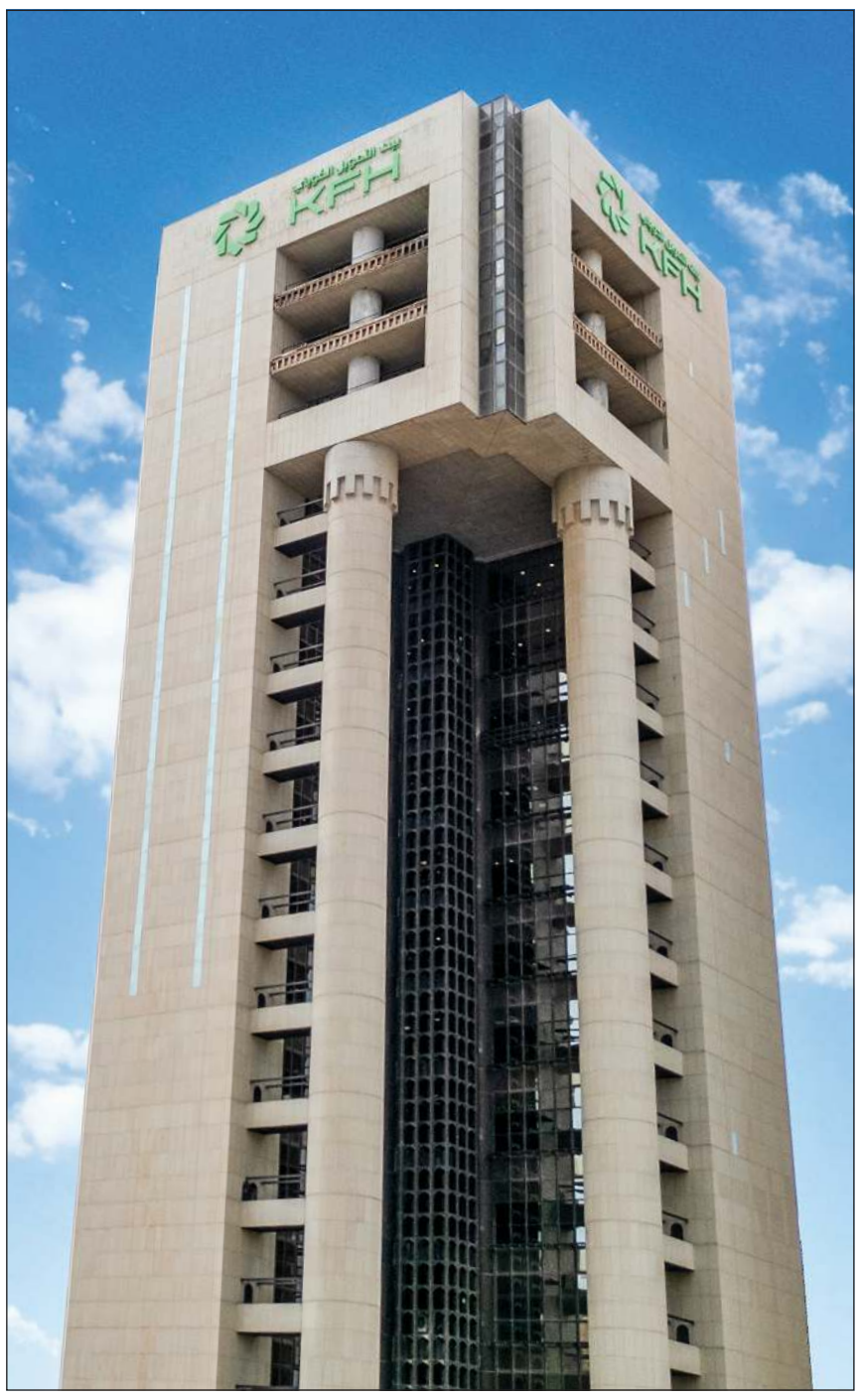

حرب الرسوم الجمركية

وعن مخاطر حرب الرسوم الجمركية وتأثيراتها، أوضح الشملان انها قد تؤدي إلى تباطؤ في النمو العالمي، وارتفاع في تكلفة الإنتاج، وتقلبات في أسعار الصرف، مبينا ان كل هذه عوامل قد تضغط على بعض القطاعات الاقتصادية، خاصة تلك المعتمدة على التصدير والاستيراد.

أما على مستوى بيت التمويل الكويتي فذكر الشملان ان البنك يتمتع بمركز مالي قوي بفضل تنويع أنشطته جغرافيا وقطاعيا، واعتماده على نموذج تمويل إسلامي قائم على أصول حقيقية ملموسة، وهذا يعطي حماية إضافية في أوقات التقلبات الاقتصادية، مثل حرب الرسوم الجمركية.

وقال ان بيت التمويل الكويتي قام بربط استراتيجيته بالمخاطر المحتملة مسبقا من خلال تعزيز اختبارات الضغط على المحافظ التمويلية المعرضة للتجارة العالمية، ومراقبة تطورات أسواق العملات والتقلبات المرتبطة بها، والتنسيق بين وحدات المجموعة المختلفة للتعامل مع أي انكشاف محتمل بشكل استباقي.

وأضاف الشملان: «نحن لا نقلل من أهمية المخاطر العالمية، لكننا نرى أن بيت التمويل الكويتي لديه أدوات الحماية، والمرونة، والخبرة اللازمة للتعامل مع هذه المرحلة بوعي ومهنية، وتحويل التحديات إلى نقاط قوة واستثمار».

دعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية و غير العادية لشركة الأرجان العالمية العقارية - (ش.م.ك) عامة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024

الأرجان ALARGAN

يتشرف مجلس إدارة شركة الأرجان العالمية العقارية بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية، والمقرر انعقادهما في تمام الساعة 11:30 صباحا من يوم الاثنين الموافق 12 مايو 2025، في مقر الشركة الرئيسي «مجمع الأرجان للأعمال» والكائن في منطقة المستقبل (المنطقة التجارية الحرة سابقا) - بلوك (F98)، على أن يكون الحضور والتصويت للمساهمين إما حضوريا أو عبر المشاركة الالكترونية وفق دليل السياسات والإجراءات للجمعيات العامة من خلال الأنظمة الالكترونية الصادرة عن وكالة المقاصة والمعتمد من هيئة أسواق المال، وذلك للنظر في الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال الآتي:

جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

1. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والمصادقة عليه.
2. تلاوة كل من تقرير الحوكمة وتقرير المكافآت وتقرير لجنة التدقيق عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والمصادقة عليهم.
3. مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والمصادقة عليه.
4. الاطلاع على البيانات المالية المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والمصادقة عليها.
5. استعراض أية مخالفات رصدتها الجهة/الجهات الرقابية خلال العام 2024، وأي عقوبات صدرت نتيجة لتلك المخالفات، ونتج عنها تطبيق جزاءات (مالية وغير مالية) على الشركة، ومناقشة ملاحظات ممثل الجهة الرقابية في حال حضوره.
6. استعراض تقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والموافقة عليه واعتماده، وتفويض مجلس الإدارة في إجراء تعاملات متوقعة مع أطراف ذات صلة للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2025.
7. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
8. مناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة للمساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بنسبة 10% من رأس المال الحالي، أي بواقع 10 أسهم لكل ١٠٠ سهم توزع دفعة واحدة، وتستحق أسهم المنحة للسادة المساهمين المقيدين في سجلات الشركة بنسبة كلاً منهم في رأس مال الشركة في نهاية يوم الاستحقاق والمحدد له 16 يوم عمل بعد تاريخ انعقاد الجمعية العامة، على أن يتم توزيعها بعد 3 أيام عمل من نهاية تاريخ الاستحقاق، وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم (إن وجدت) وتعديل الجدول الزمني في حال تعذر الإعلان عن تأكيده قبل ٨ أيام على الأقل من تاريخ الاستحقاق وذلك في حال تأخر إجراءات الإشهار.
9. مناقشة إخلاء طرف السادة أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
10. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها، وذلك وفقا لمواد القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.
11. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم اقتطاع نسبة 10% من صافي ربح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 لحساب الاحتياطي الإجباري واعتمادها نظرا لتحقق خسائر خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
12. مناقشة توصية مجلس الإدارة بعدم اقتطاع نسبة من صافي ربح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 لحساب الاحتياطي الإختياري واعتمادها نظرا لتحقق خسائر خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
13. الموافقة للشركة على صرف مبلغ تبرعات بقيمة 6,567 دينار كويتي (ستة آلاف وخمسمائة وسبعة وستون دينار كويتي) عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.
14. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بتحديد مبلغ لتخصيصه لبرامج المسؤولية الاجتماعية في البيانات المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2025.
15. الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بإصدار سندات وصكوك بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى يراها مناسبة وبما لا يتجاوز الحد الأقصى المصرح به قانونا أو ما يعادله بالعملات الأجنبية، مع تفويض مجلس الإدارة في تحديد نوع تلك السندات والصكوك ومدتها وقيمتها الإسمية والعائد عليها وموعد الوفاء بها وسائر شروطها وأحكامها وذلك بما يتوافق مع أحكام القانون والنظام الأساسي للشركة وبعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المختصة.
16. الموافقة على تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2025 وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه، على أن يكون ضمن القائمة المعتمدة لدى هيئة أسواق المال، مع مراعاة مدة التغيير الإلزامي لمراقبي حسابات الشركة.

جدول أعمال الجمعية العامة الغير عادية:

1. المصادقة على اقتراح مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع من 26,500,000 دينار كويتي (ستة وعشرون مليون وخمسمائة ألف دينار كويتي) إلى مبلغ 29,150,000 دينار كويتي (تسعة وعشرون مليون ومائة وخمسون ألف دينار كويتي) أي بنسبة وقدرها 10% وتبلغ قيمة الزيادة 2,650,000 دينار كويتي (مليونان وستمائة وخمسون ألف دينار كويتي) مقسمة إلى 26,500,000 سهم قيمة كل سهم (100 فلس كويتي)، وذلك عن طريق توزيع أسهم منحة مجانية على دفعة واحدة على أن تؤخذ قيمة تلك الزيادة من حساب الأرباح المرحلة البالغ 21,327,458 دينار كويتي (واحد وعشرون مليون وثلاثمائة وسبعة وعشرون ألف وأربعمائة وثمانية وخمسون دينار كويتي) ليتبقى في حساب الأرباح المرحلة بعد خصم قيمة الزيادة مبلغ وقدره 18,677,458 دينار كويتي (ثمانية عشر مليون وستمائة وسبعة وسبعون ألف وأربعمائة وثمانية وخمسون دينار كويتي)، وتستحق أسهم المنحة للسادة المساهمين المقيدين في سجلات الشركة بنسبة كلاً منهم في رأس مال الشركة في نهاية يوم الاستحقاق والمحدد له 16 يوم عمل بعد تاريخ انعقاد الجمعية العامة، على أن يتم توزيعها بعد 3 أيام عمل من نهاية تاريخ الاستحقاق، وتفويض مجلس الإدارة بالتصرف في كسور الأسهم (إن وجدت) وتعديل الجدول الزمني في حال تعذر الإعلان عن تأكيده قبل ٨ أيام على الأقل من تاريخ الاستحقاق وذلك في حال تأخر إجراءات الإشهار.
2. التوصية بالموافقة على تعديل نص المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي للشركة والمتعلقة برأس مال الشركة لتصبح على النحو التالي:

نص المادة قبل التعديل:	حدد رأس مال الشركة بمبلغ (26,500,000) د.ك، موزعة على 265,000,000 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.
نص المادة بعد التعديل:	حدد رأس مال الشركة المصرح به والمصدر والمدفوع بمبلغ (29,150,000) د.ك (تسعة وعشرون مليون ومائة وخمسون ألف دينار كويتي) موزعة على 291,500,000 سهم وقيمة كل سهم (100) فلس (مائة فلس كويتي)، وجميع أسهم الشركة نقدية.

وذلك بعد موافقة الجهات المختصة.

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في حضور الاجتماع حضوريا والتصويت بشكل مباشر مراجعة المقر الرئيسي لشركة الأرجان العالمية العقارية خلال أوقات العمل الرسمية (22263222) وذلك لاستلام بطاقة الدعوة وجدول الأعمال.

كما يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة عبر النظام الالكتروني مراجعة الموقع الإلكتروني للشركة الكويتية للمقاصة www.maqasa.com وذلك من أجل اتخاذ اجراءات التسجيل في النظام الالكتروني للجمعيات العامة تمهيدا للقيام بالمشاركة والتصويت الالكتروني على بنود جدول الاجتماع، علما بأن المشاركة والتصويت سيكون متاحا من تاريخ حق الحضور 04 مايو 2025 وحتى الساعة الثامنة من صباح يوم انعقاد الجمعية أو أي موعد يؤجل إليه.

هذا وفي حال عدم توفر نصاب الحضور المقرر قانونا لصحة اجتماعي الجمعية العامة، فسوف يعقد اجتماع ثان في ذات المكان ولذات جدول الأعمال وذلك في تمام الساعة 11:30 صباحا من تاريخ 19 مايو 2025، ويعتبر هذا الإخطار ساريا على الاجتماع الثاني للجمعية العادية والذي يكون صحيحا ايا كان عدد الأسهم الممثلة فيه، أما بالنسبة للجمعية العامة غير العادية فيكون صحيحا إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر والمدفوع.

والله الموفق،،،

مجلس الإدارة